

١٠

قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤

في شأن حق المواطنين في ممارسة تمثيل الشركات الأجنبية
في جمهورية مصر العربية

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية يخص الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين ممارسة حق تمثيل الشركات الأجنبية في جمهورية مصر العربية طبقاً للنظام الذي يصدره قرار من رئيس الجمهورية .
مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به من تاريخ

نشره .

يضم هذا القانون عناصر الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها
صدر برئاسة الجمهورية في درج سنه ١٣٩٤ (٢٥ يوليه ١٩٧٤)

أنور السادات

قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤

بشأن الاستثناء من بعض الأحكام الخاصة
بالاستيراد والتصدير والقدس

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعرض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات ملائمة
للقانون لتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير والقدس وفقاً للأسس الآتية :
(١) تحقيق أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي .
(٢) تيسير الإجراءات الإدارية .
(٣) الالتزام بالإطار العام للخطة العامة للدولة .

ويسري هذا التعريف حتى نهاية شهر نوفمبر ١٩٧٤

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به
من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون عناصر الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها
صدر برئاسة الجمهورية في درج سنه ١٣٩١ (١٢ يوليه ١٩٧٤)

أنور السادات

قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٤

بنفع اعتداد إضافي بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات
موازنة الخزانة العامة لسنة المالية ١٩٧٤

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يفتح اعتداد إضافي بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه في موازنة الخزانة
العامة لمخصص الجمعيات الصناعية وذلك مقابل زيادة موارد موازنة
الخزانة العامة بنفس المقدار .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به من تاريخ
نشره .

يضم هذا القانون عناصر الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها
صدر برئاسة الجمهورية في درج سنه ١٣٩٤ (٢٥ يوليه ١٩٧٤)
أنور السادات

قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٤

بشأن استقرار بعض العاملين في تقاضي مرتباتهم الحالية
بصفة شخصية

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - العاملون الذين سوت حالاتهم بالمخالفة لأحكام القانون
رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ بتطبيق قراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس
١٩٥٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بشأن حساب مدة الخدمة السابقة ، ثم أثبتت
هذه النسويات وبحسب قرارات الترقية المستندة إليها ، يستمرن في تقاضي
مرتباتهم الحالية بصفة شخصية ، فإذا زادت هذه المرتبات على نهاية ربط
القمة الوظيفية المستحقة لهم فائزون ، تستهلك الزيادة من العملات الدورية
وعلوات الترقية التي تتحقق لهم مستقبلاً .

مادة ٢ - يخواز عن استرداد الفروق المالية السابقة معرفها تنفيذاً
للتسويات والترقيات المشار إليها في المادة السابقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يضم هذا القانون عناصر الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها
صدر برئاسة الجمهورية في درج سنه ١٣٩٤ (٢٥ يوليه ١٩٧٤)

أنور السادات